

كروسي (الصحافي) مع المهدي المنجرة (الحلقة 6)

## المخزن والحرية لا يمكن أن يتعايشا أبدا والانتخابات المقبلة لن تكون نزيهة



في الحلقة السادسة من الحوار مع الدكتور المنجرة، يتحدث عن الملكية والانتخابات والانتقال الديمقراطي والدستور، ويقول صاحب «الديمقراطية» إنه في ظل دستور ممنوح في المغرب لا يمكن الحديث عن الديمقراطية أو التغيير، ويرفض مقولة المسلسل الديمقراطي، ويقول إن الملكية ليس لها مستقبل بعد ثلاثة أو أربعة عقود إذا لم تجدد نفسها، كما يتحدث عن مسلسل الإنصاف والمصالحة ويتهم بعض الأشخاص بالمتاجرة في حقوق الإنسان.

والمعارضة الرسمية، جعلهم لا يريدون أن يدخلوا في النقاش حول هذا الموضوع، لأن وجودهم وأملاتهم مبنية على موافقة ما يسمى «بني وي».

— منذ وقت طويل ونحن نتحدث عن الانتقال الديمقراطي في المغرب، برصك كاختصاصي في المستقبلات، كم من الراتك يلزمنا لكي نتجاوز الانتقال ونصل إلى الديمقراطية؟

● هذا الانتقال الديمقراطي سطحي، والسبب في قسا على بسيط، وهو أن «العين» هي الأساس في أي تحليل، مادام المغرب لديه دستور ممنوح وليس مصدره إرادة الشعب وأصحاب اللعبة السياسية قبلوا أن يلعبوها وأن يشاركوا في العمل السياسي وفي الانتخابات بدستور ممنوح، إذن المسلسل الديمقراطي ليس مسلسلا لأنه لم يبدأ بعد، والديمقراطية في الأرقام أيضا، أعطيك مثالا، اليوم نلاحظ أن رتبة المغرب فيما يسمى بالتنمية البشرية والموارد، حيث يشير آخر تقرير للأمم المتحدة إلى أن المغرب يوجد في الرتبة 123، لو أخذنا الرشوة مثلا أو أي مؤشر آخر نجد المغرب في رتبة سيئة. المغرب مريض بشيء واحد، بصورته عند الآخر، ولا نهمة صورته عند شعبه.

— إذن ليس هناك انتقال ديمقراطي؟ ● ماهو الانتقال؟ عندما تأتي من مكان إلى مكان آخر فهذا انتقال، تعرف من أين جئت وإلى أين أنت ذاهب، لكن نقطة هذا الانتقال غير معروفة وغير موجودة. ووسائل الانتقال غير جدية فالديمقراطية في المغرب مثلها مثل أحوال الطقس، والتغيرات ليس فيها نوع من الضبط الشرعي وتبقى معلقة، يمكن أن تكون عندك اليوم حرية وتنتشر في الجريدة ما تريد ويمكن في الغد ويحدثون تفسير أن تصبح ممنوعا، الديمقراطية لها شروط.

— بعض الأمور في المغرب يعتقد الناس أنها أصبحت مكتسبات، ثم يتم التراجع عنها بشكل مفاجئ، ما هو تفسيرك لهذا؟ ● أفسره بالهندسة المعمارية، عندما تكون هناك بناية لها أساس تعرف ماذا تبني من طيقات، ويدور هذا الأساس لا تعرف ماذا تفعل، نحن عندنا بناية أساسها غير واضح، البعض يصنع العمارة أو يضيف إليها أشياء من الخارج لكن الأساس لا وجود له، وبأبني حركة أو ربح تسقط العمارة.

■ حاوره: إدريس الكتوري



المهدي المنجرة

— إن أنتم مع ملكية على قرار الشريخ الإسباني أو البريطاني؟

● لا أقبل «على غرار» هذه المهم ملكية مغربية يقرها المغاربة حسب حاجياتهم والترات التاريخي وحاجياتهم الأساسية وألوسياتهم وقيمهم وطموحاتهم

أن تصدر. هؤلاء الذين يقولون بأن الانتخابات كانت نزيهة يقولون اليوم بأن الانتخابات المقبلة لا يجب أن تكون كالتجارب السابقة، ضمن لك من الآن أنها لا يمكن أن تكون نزيهة، لا بسبب الذين ينظمونها أو القوانين الانتخابية

تملق الأحزاب الملكية ليس في صالحها

وقبيلة «بني وي وي»، لا تخدم سوى مصالحها

المستقبلية

— البعض يدعو إلى أن الحل يكمن في تحديد سلطات الملك؟

● المواطنون هم الذين يجب أن يقرروا نوع التغيير بمشاوره بدون تمييز. الديمقراطية لها شروط ولا يمكن أن نقول إن القرار يرجع لمكان أو لمنصب واحد، هذا غير ممكن، وبكل احترام للمؤسسات الموجودة: لا يمكن للملكية أن تبقى 10 أو 20 سنة بالوسائل التي بين يدها وبالطرق التي تتحكم بها اليوم. إذن في مصلحة الملكية أن تنقذ نفسها بنفسها، لكن تعلق الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة

فقط، وما دام «رأس العين» وهو الدستور ممنوحا فهذا غير ممكن، ولا بد أن يأتي وقت لكي يأخذ الشعب مصيره بيده ويختار الناس الذين يضعون له الدستور، وهذا لا يمس بالأساسيات، والقضية ليست قضية الملكية أو الجمهورية، وإذا اعتمدت الرؤية المستقبلية فليس هناك أي حل آخر للدفاع عن استمرار الملكية إلا إذا تكيفت مع التطور وأعطت الشعب حريته الحقيقية ليختار النظام السياسي الذي يريد، ويبقى الحكم الملكي كمنفعة للدفاع عن مضماني الدستور الذي مصدره الشعب.

— ما رأيك في مسلسل الإنصاف والمصالحة الذي تم بالمغرب ألا يجتر من المكتسبات التي تطلعت؟

● بصراحة أظن أن الحالة اليوم أسوأ مما كانت عليه من قبل من ناحية شمولية، وكان هناك إجماع على وجوده والبحث عن طريق أحسن لمحاربة الظلم ويجب أن نجد طريقا أحسن لمحاربته، أما اليوم فالظلم تفرق هنا وهناك وتحت الطاولة، ونأسست هيئات، وبرهن بعض الناس على ارتزاقهم ووجدوا في الميدان الحقوقي مجالا لتحقيق أمور شخصية لأنفسهم، ونسوا الرسالة التي كانت لديهم. صحيح أن بعض الناس تضرروا من السجن، لكن الإشكالية لم تحل الإشكالية هي من له الحق، ما هي العدالة ما هي العوامل التي أنتجت هذا الظلم والوسيلة لكي لا يتكرر؟ هذا يتطلب تغييرات جذرية عضوية، مؤسساتية و دستورية، ما دام موجودا عندنا هذا الدستور وهذا النوع من البرلمان لا يمكن أن يحدث هذا التغيير. هناك شبه تغيير لكن الوسائل العملية لتطبيق هذا التغيير غير موجودة المخزن والحرية وحقوق الإنسان تناقض، من غير الممكن أن يتعايشوا، ولا يمكن بناء ديمقراطية وأن نضمن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية عندما يكون عندنا نوع من الإقطاع الذي هو جزء من الأساس الذي يبنى عليه المخزن كما كان سابقا وكما رسخه ليوطي.

— لكن هل المخزن اليوم هو نفس المخزن القديم كما طرزه ليوطي؟

● المخزن كان موجودا قبل ليوطي، لكن ليوطي أدخل نوعا من العصرية والحدالة، (يضحك)، لمواجهة المشاكل الأتية. وليوطي كان مستقبلياً في خدمة مصالح دولته، وهو من أحسن نماذج الاستعماريين، حيث كان يظهر بانه متفاهم مع البلاد التي هو فيها، فليوطي أخذ عمارة كانت موجودة وكيفها لكي تصلح لغاية استعمارية، لكن الروح المخزنية بقيت إلى حد الآن، التغيرات في ميادين حقوق الإنسان لا زالت شكلية. ولم تحدث في تاريخ المغرب المستقل انتخابات نزيهة إلى يومنا هذا.

— لكن الجميع يقول بأن الانتخابات الأخيرة كانت نزيهة لأول مرة هناك شبه إجماع؟

● من قال هذا؟ الذين نجحوا لأنهم نجحوا بالغش والرشوة وبعض السفارات كانت تعرف النتائج قبل